إشكالية الهيمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية عند آدم سميث ودافيد ريكاردو.

خالدي الهادي
أستاذ مساعد
بمعهد العلوم الإقتصادية

إشكالية الهيمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية عند آدم سميث ودافيد ريكاردو.

خالدي الهادي
أستاذ مساعد
بمعهد العلوم الإقتصادية

تمهيد

إن مصطلح الهيمنة لم يرد البتة في أطروحات المفكرين الرأسماليين، إلاّ أن المتفحص بإمعان في خلفيات نظرياتهم وأطروحاتهم يجدها قد إنطلقت من هذا المبدأ. وفي هذا المجال أكثر من مثال ، ولإيضاح ذلك نذكر في هذا المجال على سبيل المثال لا على سبيل الحصر طروحاتهم حول المنافذ وبالتالي تشجيع التوسع الإستعماري وغزو الأمم ولم تتوقف عند هذا الحد بل تعدته إلى المتاجرة بالرقيق ونذكر في هذا الإطار تلك الحركة غير العادية التي مدت جسرا بين قارتي أمريكا بشقيها الشمالي والجنوبي من جهة وإفريقيا من جهة أخرى، وبطبيعة الحال تم هذا تحت غطاء الشعار الذي شاع في أوروبا وتم تجسيده على أرض الواقع والمتمثل في الحرية في العمل والحرية في العبور (أي دعه يعمل دعه يمر). ولقد برزت ظاهرة الهيمنة خاصة في المعاملات التي كانت تتم بين الأمم الأوروبية وباقي العالم وذلك لكونها -أي أوروبا- عرفت نهضة (ثورة) صناعية وتقنية لم يسبق العالم أن عرف مثيلا لها وكانت بحق ثورة على كل ما كان سائدا آنذاك ومن ثم يمكن إعتبارها قفزة نوعية وكمية في مجال التطور. وما لجوء أوروبا إلى العالم الخارجي والبحث عن منافذ إلا خطوة لاحقة سبقتها خطوة أخرى أين قامت الأمم الأوروبية بتهيئة مجتمعاتها من خلال القضاء على الأساليب القديمة فكانت حركة التسييج في بريطانيا ونظام المزارع في فرنسا وهكذا ساعدت هذه الحركات والتي تمثل ثورة زراعية - تحرير اليد العاملة من كل العلاقات

الإجتماعية السابقة - وتركز الملكية لدى فئة تمتاز بروح المبادرة والإبداع ومن ثم حطم الهرم الإجتماعي السائد وقوضت معالمه وإستبدل بهرم ينسجم والمرحلة الجديدة التي تميزت بتحولا جذريا وجوهريا، هذا التغير يتمثل في الثورة الصناعية والتنظيم الجديد للدورة الإقتصادية من الإنتاج إلى السوق ومن هنا فإن هذه الجملة من التحولات يمكن إعتبارها شكلا من أشكال الهيمنة الداخلية - أي الوطنية - أما البحث عن المنافذ والتوسع الإقليمي وتجارة الرقيق فإنه يمكن إعتبارها بحق الشكل الآخر لظاهرة الهيمنة والتي هي موضوع بحثنا والتي نحاول أن نبرزها من خلال قراءتنا في أطروحات مفكري هذه الحقيقة التاريخية الهامة. لا سيما أطروحاتهم المتعلقة بالتجارة الدولية والتي يمكن أن نستخلص من خلالها جملة من المتغيرات تعبر في الواقع وبصريح العبارة على مظاهر الهيمنة. حيث دام هذا الوضع مدة طويلة بالرغم من تحوله إلى صراع حاد عملت الأمم المنهوبة على إنتزاع حريتها وتحطيم القيود التي تكتنفها والتي تحول دون تقدمها وإزدهارها، هذا الصراع في الواقع يعبر على تطور الوعي الإجتماعي لدى هذه الأمم ورغبتها في التطور والإلتحاق بركب الدول المتقدمة التي إستنزفت ثرواتها المعدنية وحتى البشرية، وهكذا فإن الدول المتقدمة التي عرفت تقدما كبيرا لاسيما بعد الحرب الكونية الثانية قد تأكدت من أن تواجدها أصبح مكلفا من جهة ولعدم الإستقرار بهذه الأمصار من جهة أخرى جعلها تفكر في إنتهاج أساليب أخرى تضمن لها إمتيازات ومصالحها وهذا ما تم بالفعل في العقود الموالية للحرب العالمية الثانية من خلال وضع وإرساء نظام دولي تحكمه قوانين وأنشأت له مؤسسات إنخرطت فيها معظم هذه الدول المستقلة حديثا والتي في إطارها - أي المؤسسات - يتم حسم كل النزاعات وإبرام العقود، الإتفاقيات ... إلخ.

هذا النظام الدولي، إنما أرسيت دعائمه لمتطلبات المرحلة التي تميزت بالتكتلات والمعسكرات، هذه المسيرة الطويلة التي عرفت فيها الرأسمالية ديناميكية جادة تمخض عنها فكر إقتصادي يبدو للوهلة الأولى أنه مختلف في أدوات تحليله ونظرته للعلاقات الإقتصادية الدولية إلا أنه في الواقع عكس ذلك فهو محافظ على الجوهر الذي جاء به المنظرون السابقون ولم يغيره، بل أعطاه نفسا جديدا يأقلمه والمرحلة الجديدة أي مرحلة الإحتكارات والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، وفي إعتقادنا فإن الفكر الإقتصادي في هذه المرحلة يعتبر المرآة العاكسة لسلوك هذه الشركات العملاقة والتي تمتاز بخصوصيات منها هيمنتها على قوى السوق العالمية.

ومما سبق، فإن دراسة أطروحات الإتجاه الحر له أهمية بمكان، فالمعالجة لن تكون بهدف تقييم هذه النظريات من حيث أهدافها وإنما سنقوم بتحليل خلفياتها وإماطة النقاب عن نواياهم التي

تترجم السلوك العام للنظام الرأسمالي، وبعبارة أصح وأدق، فإن المعالجة التي نحن بصدد إثرائها تعد معالجة مبحثية بحتة (أي إبستيمولوجية) لكيفية التنظير شكلا ومضمونا.

المبحث الأول
الهيمنة من خلال أطروحة آدم سميث

لقد تطرق آدم سميث في مؤلفه الشهير "أسباب وطبيعة ثورة الأمم" وذلك سنة 1776 إلى موضوع التجارة الخارجية ولم يتوسع في عرضه لهذا الموضوع، وحسب رأيه فإن « العمل السنوي لكل أمة إنما هو الرصيد الذي يمدها مباشرة بكل ضروريات وكماليات الحياة التي تستهلكها سنويا، والتي تتكون دائما من الناتج المباشر لهذا العمل أو ما تشتريه بهذا الناتج من الأمم الأخرى » (1).

وهكذا نلاحظ أن آدم سميث يعتبر المبادلات الدولية تقتصر على السلع والخدمات وإعتبر قيام التجارة الخارجية لأي دولة من الدول، إنما هي عنصرا مكملا للناتج الوطني وذلك بهدف إشباع الحاجات الداخلية ويفرق سميث في هذا المجال بأن « السلع الرفيعة – أي التي تنتج في ظروف وشروط إنتاج أفضل – والتي نعجز عن إنتاجها – على حد تعبيره – فإنه من الأفضل أن نشتريها وذلك عن طريق تخصيص جزء معين من الناتج المتحصل عليه في هذا المجال الذي نكون متفوقين فيه» (2) وبذلك فإنه يحاول رسم الإطار الذي يتحدد فيه شروط التبادل من جهة، والإلحاح على فكرة تقسيم العمل الدولي من جهة أخرى، هذه الفكرة التي سيستند إليها كل أصحاب هذه المدرسة لبناء نظرياتهم في التجارة الدولية، ولا سيما سعيهم لتحديد شروط التبادل الدولي، فالتخصص وتقسيم العمل الدوليان يعتبرهما آدم سميث الأساس الأول في وفرة الإنتاج وزيادة ثروات الأمم، فإختلاف النفقات المطلقة التي تنتج بها السلع من دولة إلى أخرى يعد القاعدة التى إستند إليها سميث في دعوته إلى التخصص الدولي والذي يمكن من تحقيق المزيد من المهارة وهذا يؤدي دون شك إلى إنخفاض النفقات المطلقة ومزيد من وفرة الإنتاج، ويعتقد بأن التجارة الدولية تؤدي بالضرورة إلى إتساع السوق المتاحة أمام كل دولة من الدول وبالتالي تؤدي إلى المزيد من التخصص وتقسيم العمل(3)

---

1) -André Grjebine : La nouvelle économie internationale, 2ème "dition, P.U.F., Paris; 1980, p. 20

2-Ibidem, p. 20.

3)- د. سيعد النجار : تاريخ الفكر الإقتصادي، بين التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت سنة 1973، ص 51.

المطلب الأول : مناقشة الأطروحة

في الواقع، لقد أخفى آدم سميث في سياق تحليله لمكونات التجارة الخارجية ما يسمى بالتجارة الإستغلالية. حيث أن المرحلة التي عاشها آدم سميث أي المرحلة الأولى للرأسمالية الصناعية نجد أن هناك تحولا في شكل ومضمون المبادلات بنوعية جديدة وخاصة. ففي هذا العهد، هناك التجارة المبنية على العلاقات الدولية وتقوم بها عادة المؤسسات الكبرى المنتشرة في سائر أنحاء العالم مثل الشركة الهندية والشركة الملكية الإفريقية والتجارة الخارجية في هذه الفترة ثلاثة أنواع (4) – لا نجد لذكرها أثرا في تحليل سميث – الشكل الأول هو الشائع يعتمد على مبدأ المقايضة مبادلة سلعة لقاء سلعة أخرى والشكل الثاني يعتمد على الحمولة حيث نجد الهيئة فيه تشتري أو تقوم بصنع السفن والمراكب تؤجرها للتجار لإستغلالها في حمل بضائعهم وتقوم بهذا النوع البلدان الفقيرة التي لا تملك ما تصدره ولكنها تملك الأساطيل مثل هولندا (5).

أما الشكل الثالث فهو يتمثل في القرصنة أو الهيمنة على أعالي البحار وفرض الضرائب على الأساطيل التي تستعملها وتقوم بهذا النوع البلدان التي لها قوة بحرية ممتازة ومثالنا في ذلك الجزائر التي ترد على التصرفات العدوانية التي يقوم بها التجار الأوروبيون – وعلى وجه الخصوص فرنسا وبريطانيا – إلى التخطيط لضم أكبر عدد ممكن من المستعمرات وإتسمت في نفس الوقت – أي هذه المرحلة – بمبادلات ما بين دول المستعمرة والمستعمرات بحيث تصدر لها المواد الإستهلاكية والكمالية وتقوم بإستيراد المواد الخام وتعدتها إلى المتاجرة بالعبيد خلال هذه الحقبة التاريخية، حيث قامت أوروبا ما بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر بإبعاد حوالي 100 مليون زنجي (13 مليون من حوض الكونغو وحده) فأدركت بذلك نتيجة مضاعفة حيث حازت على يد عاملة جيدة مجانية وكانت هي العامل الرئيسي لأزدهارها في أمريكا ومن جهة أخرى أوهنت إفريقيا وجردتها من خيرة سكانها مما أتاح لها أن تحتلها وتستعبدها في القرن التاسع عشر دون مقاومة تذكر، هذه الحركة تبرز أشكال الهيمنة بشقيها الإقتصادي والعسكري فالشق الأول لا يمكن تأمينه إلا عن طريق تغطية عسكرية، وهذا ما يبرر العنف الذي عرفته شعوب القارات الأخرى التي لم يشر إليها سميث في أطروحاته حول التجارة الخارجية – التي كانت تعاني ضعفا هيكليا وتخلفا لا زالت تعاني من آثاره . إلى يومنا هذا لتطور أساليب

4)– تكونت سنة 1719 من الشركة الغربية، وشركة الهند الشرقية والشركة الصينية.

5)– د. محمد العربي الزبيري · التجارة الخارجية للشرق الجزائري للفترة ما بين 1792–1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2 ، سنة 1984، ص 78.

الهيمنة عليها، ولقد أدركت أوروبا مواطن ضعف هذه الشعوب عن طريق الرحلات الإستكشافية التي كانت تقدم تقاريرا وافية عن درجة تخلف هذه الشعوب بعاداتها وتقاليدها والمشاكل التي تعاني منها والخيرات التي تزخر بها أوطانها. هذه الأساليب يمكن إعتبارها بحق - وهذا حسب إعتقادنا - الأسلوب الأكثر شيوعا آنذاك للتجسس وهكذا فإن الإحتلال ما هو إلا وسيلة إستخدمتها الدول الأوروبية لدعم إنتعاشها الإقتصادي والثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور الفائض، مما جعلها تفكر في البحث عن أسواق خارجية لتصريفها وإقتناء المواد الخام التي أضحت نادرة نسبيا وهكذا ساهمت أوروبا في تحويل إقتصاديات المستعمرات بما يخدم التطور الرأسمالي، وقد شكل ذلك قاطرة للتطور الرأسمالي (الرسملة) أين يقارنون التجارة بالنمو(6) ، هذا الربط يظهر جليا عند المفكرين الذين سنتعرض إليهم لاحقا.

المطلب الثاني : إستخلاص متغيرات الهيمنة

لقد تزامن العصر الذي عاصره سميث وعصر الثورة الصناعية التي ساهمت في التحول النوعي والكمي الذي عرفته أوروبا ولا سيما بريطانيا وفرنسا، ولذلك فلا غرابة أن ركز سميث على فكرة التخصص وتقسيم العمل الدوليان، ولقد أدرك وظيفة التجارة الخارجية على أنها « توليد فائض لا يمكن الحصول عليه نظرا لضيق السوق الزراعية المحلية ».

ولم تكن التجارة الخارجية في نظره إلا إمتدادا للتجارة الداخلية، ولذا فهو يدحض حجج الحماية لدعم الصناعات الناشئة ويقدم نقدا لاذعا لمعتقدات التجاريين، وهنا نجده متحمسا لسياسة حرية التجارة. وهكذا فإن سميث يعتقد بأن التجارة الخارجية تحمل إلى الخارج ذلك الفائض من الناتج الوطني الذي يزيد على حاجة الإستهلاك المحلي وبالمقابل تجلب إلى الدولة سلعا أخرى يكون لها طلب محلي وعرضها إما منعدما أو قاصرا عن الوفاء بحاجة الطلب (7) .

وعليه يمكننا أن نستخلص النتائج التالية من أفكار سميث حول التجارة الدولية :

1 - لقد تطرق إلى فكرة التخصص وتقسيم العمل الدوليان. إلا أنه نصح في هذا المجال أن يكون التخصص في السلع التي يمكن إنتاجها ؛ أما السلع التي نعجز على إنتاجها فإنه يرى من

---

6)- د. حسين عمر : التطور الإقتصادي، دار الفكر العربي، بيروت، ط 1، سنة 1988، ص 34.

7)- مرجع أعلاه، ص 34.

الضروري تخصيص جزء معين من الناتج لإستيراد هذه السلع، وهكذا نلاحظ بأن عملية الإستيراد ربطها بتخصيص جزء من الناتج فهو يفترض في هذه الحالة وجود فائض كما أشرنا سابقا ويبدو أن سميث بمقولته هذه يشير إلى أن المبادلات تكون سلعة مقابل سلعة أي بعملية البيع والشراء كما ذكرنا آنفا إلا أن الوقائع تثبت عكس ذلك فالميزان التجاري الجزائري تميز بالعجز ويعود ذلك إلى إرتفاع أسعار المواد الجاهزة المستوردة وإنخفاض أثمان المواد الأولية المصدرة، وقد تسبب هذا الإختلال في خسارة مالية تحملتها الخزينة آنذاك - وذلك سنة 1792 - وتقدر هذه الخسارة المالية حسب المعلومات التي أوردها شالير بـ 937000 دولار (8).

هذه المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا يمكن الحكم عليها من الجانب المالي، بأنها مناقضة لمصلحة الدولة الجزائرية، ويخالف كل تطور إقتصادي يعتمد على تنمية الموارد الداخلية للبلاد. وقد أثر ذلك على العلاقات الخارجية للجزائر وأنعكست ذلك سلبا على الأوضاع الداخلية حيث أصبحت الدولة تسن ضرائب أثقلت كاهل السكان وزادت في شقائهم وخصوصا الريفيين منهم، ونظرا لهذه الضائقة المالية التي تسببت في الإنهيار الإقتصادي إلى حين عملية الإنزال للجيوش الفرنسية في 14 جوان بسيدي فرج (9) ومن ثم نلاحظ أنه في حالة إنعدام الفائض فإن الدول ستلجأ لا محالة إلى نهج الأسلوب الذي نهجته الجزائر وهكذا تجد فرنسا أمام خطر الغزو فالإحتلال. فالدول التي هي على شاكلة الوضع الجزائري عانت من مستوى الإنتاج الضعيف والذي حال دون إقتطاع فائض كاف لسيادة الطبقة التي كان بمقدورها أن تشرع بالبناء الوطني ومصير هذه الطبقة سيرتبط إذن بقدرتها وذلك عن طريق التجارة الكبرى ويكون ذلك بحيازة فائض ذي أصول خارجية(10).

2 - 3 - تطرق سميث في أطروحته أيضا إلى السلع الرفيعة، فهو لا يقصد بالرفيعة السلع الكمالية وإنما يقصد بذلك السلع التي تحتاج إلى مهارة متميزة وكمية عالية من رأس مال. والسلع التي هي دون ذلك فهي السلع التي لا تحتاج إلى المهارات ويمكن إنتاجها بكميات معقولة من رأس المال. وبالنظر إلى واردات بريطانيا من القطن الخام خلال الفترة التي عاصرها سميث نجد ما يلي:

---

8)- د. ناصر الدين سعيدوني . النظام المالي الجزائري في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ط 2، ص 82.

9)- مرجع أعلاه، ص 84.

10)- د. سمير أمين . التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، ط 3، دار الطليعة، بيروت، سنة 1980، ص 27.

الجدول التالي يبين واردات بريطانيا من القطن الخام.

(وحدة القياس ملايين الأرطال الإنجليزية)

السنة	المعدل السنوي	السنة	المعدل السنوي
1730-1721	1.60	1775-1771	4.76
1740-1731	1.90	1780-1776	6.77
1750-1741	2.27	1785-1781	11.33
1760-1751	3.37	1790-1786	25.44
1770-1761	4.54	1795-1791	26.69
		1800-1796	37.35

Source : Maurice Niveau. Histoire des faits économiques contemporains. Ed: P.U.F. Paris 1966 p.

وهكذا يبين الجدول السابق الطلب الإنجليزي على القطن الخام خلال هذه المدة، وهذا في الواقع رواج صناعة النسيج بها ومدى حاجتها إلى هذه المادة الأولية الهامة وبطبيعة الحال فقد أمنت بريطانيا مصادر الحصول عليها وذلك بإستيلائها على أقاليم البحار التي إزدهرت فيها زراعة القطن. ونفس الشيء يقال بالنسبة للعلاقات التجارية القائمة بين الجزائر وفرنسا خلال نفس الحقبة المذكورة حيث ساهمت المراكز التجارية الفرنسية على إستنزاف المنتوجات الجزائرية بأسعار جد منخفضة وبكميات كبيرة.

وحسبما يذكره فانتوردي بارادي، فإن المواد الأولية المصدرة من الجزائر إلى فرنسا كانت تقدر ب 300 إلى 400 قنطار من الشمع والعسل وب 7 إلى 8 آلاف قنطار من الصوف ومن 20

إلى 23 ألف قطعة من الجلد - هذا من ميناء الجزائر فقط - أما حركة السلع من ميناء عنابة فهي تفوق هذه الأرقام (11).

وكانت نيتجة هذه الأوضاع إرتفاع أسعار المواد الأولية بالأسواق الداخلية بعد أن قلت كميتها وزاد الطلب عليها داخل البلاد.

من المثالين السابقين، يتبين لنا أن عملية الإستيراد والتصدير لا يمكن البتة أن تتم في إطارها البسيط الذي أشار إليه سميث، بل - كما رأينا في المثالين - تحكمه عوامل أخرى نذكر في هذا المجال تهريب السلع دون علم السلطات والفوائد الفاحشة التي تتحصل عليها الشركات العاملة في هذه البلدان والتي تسهر على مد بلدانها بما تحتاجه والتخلص من دفع رسوم الجمارك التي كانت تفرضها هذه البلدان (12). كل هذه العوامل لم ترد في مقولة آدم سميث ومن ثم فإن حديثه عن التخصص والتجارة الدولية القائمة على عملية بيع وشراء السلع يمكن إعتبارها - وهذا حسب رأينا - أفكار مجردة بعيدة كل البعد عن الواقع وأن الأمثلة السابقة أظهرت أن أي تعامل تجاري يقوم بين دولتين أو أكثر، إلا عاد بالفائدة على طرف دون الآخر، لا سيما إذا كان هناك تفاوت في الهيكل الإقتصادي للأطراف محل التبادل.

وخلاصة القول فإن إعتماده على فكرة الفائض وتحقيقه يمكن التجارة الخارجية من أداء وظيفتها على أحسن ما يرام وكما رأينا في الأمثلة السالفة فإن تحقيق الفائض ليس ممكنا دائما، فالدول التي تعجز عن تحقيق ذلك تسعى إلى الإستيراد حتى وإن أدى ذلك إلى عجز في ميزانيها التجاري - كما رأينا آنفا - وهكذا فإننا سنحتفظ في هذا المجال بدور الفائض في نجاح التجارة الخارجية ويمكن إعتباره إحدى الأدوات التي ستعتمد عليها في إبراز المتغيرات الأخرى لظاهرة الهيمنة، وقد إعتبره المفكرون إحدى الأسباب الرئيسية للتطور الرأسمالي وسوف نحاول في المبحث الآتي إبراز متغيرات أخرى للهيمنة من خلال عرضنا لأطروحات دافيد ريكاردو في التجارة الدولية.

---

11)- النظام المالي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 80.

12)- مرجع أعلاه، ص 81، حيث بين المؤلف الدور الذي لعبه اليهود في الحصول على الفوائد الفاحشة.

المبحث الثاني

الهيمنة من خلال أطروحة ريكاردو في التجارة الدولية

إن المنطلق النظري لريكاردو في سرد أفكاره حول التجارة الخارجية أو ما إصطلح على تسميتها بنظرية التكاليف، النسبية تستند أساسا إلى نظرية القيمة في العمل ولو عدنا إلى تعريف هذا الأخير – أي نظرية القيمة – العمل لخلصنا إلى تناسق منطقي بينها وبين نموذج التكاليف النسبية وحتى نوضح ذلك فإنه من الأهمية بمكان عرض هذه النظرية وإبراز المغالطات الجمة التي تعمدها ريكاردو لترسيخ أفكاره في هذا المجال. هذه المغالطات إنما تمثل في حقيقة الأمر مظاهر الهيمنة التي نحن بصدد إستخلاصها من خلال عرضنا لأطروحته.

المطلب الأول : عرض أطروحة النفقات النسبية

1 – 1 فرضيات النموذج : تستند نظريات النفقات النسبية إلى جملة من الفرضيات نوردها على النحو التالي :

1 – فرض وجود دولتين – حسب النظرية – البرتغال وإنجلترا.

2 – يفترض وجود سلعتين وهما القماش والخمر.

3 – إفتراض عدم وجود الحواجز والقيود على حركة السلع والخدمات، ولذلك عملا بشعار هذه المرحلة "دعه يعمل دعه يمر".

4 – عدم وجود نفقات النقل.

5 – أن كل المنتوجات مقدرة بعدد الساعات الضرورية اللازمة لعملية إنتاجها.

6 – قدرة عوامل الإنتاج على التنقل بسهولة داخل الدولة الواحدة وإنعدام حركيتها ما بين الدول.

7 – التجارة تهتم بالمقايضة سلعة بسلعة مع إهمال دور النقود للإعتقاد الكلاسيكي بحياديتها.

2 – 1 – أهداف الأطروحة :

1 – إبراز أهمية تقسيم العمل والتخصص الدوليان.

2 – زيادة حجم الربح الفعلي المتحقق من جراء حركة السلع والخدمات بين الأمم.

3 - 1 - محتوى الأطروحة :

لدينا دولتان وهما البرتغال وإنجلترا اللتين تنتجان سلعتين هما على التوالي الخمر والقماش، فمن أجل إنتاج كمية من القماش تخصص إنجلترا لذلك 100 س/ عمل (13) للقيام بهذا العمل خلال مدة تقدر بسنة بينما البرتغال 90 س/ عمل لنفس الغاية. ونفس الشيء من أجل إنتاج نفس الكمية من الخمر، يتوجب على إنجلترا تخصيص 120 س/ عمل (14) للقيام بهذه العملية بينما يحقق إنتاج ذلك 80 س/ عمل بالبرتغال. وللتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي :

(13) **تكلفة عنصر العمل بالساعات**

	الأقمشة	الخمر	المجموع
انجلترا	100	120	220 س/ عمل
البرتغال	90	80	170
المجموع	190 س/ عمل	200 س/ عمل	390

فعند مقارنة تكاليف الإنتاج لكلا من السلعتين نجد :

- **بالنسبة للخمر** : 120/80 = 0.66 بمعنى أن إنتاجية المزارعين الإنجليز لا تمثل سوى 66 ٪ من إنتاجية المزارعين البرتغال.

- **بالنسبة للأقمشة** : 90 / 110 = 0.9 وهذا يعني أن إنتاجية الصناعيين في إنجلترا بلغت 90 ٪ من إنتاجية الصناعيين البرتغال.

والنتيجة، أن البرتغال يتميز في هذا المثال بتفوق نسبي في إنتاج الخمر، بينما إنجلترا لها تفوقا نسبيا في إنتاج الأقمشة، وهكذا يقترح ريكاردو على كل من الدولتين التخصص في السلعة التي

---

13)- د. أحمد الصفتي : إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة، الشرق، مصر، 1977، ص 48.

14-André Grjebine : La nouvelle économie internationale de la crise mondiale au développement auto centre, op. cit., p1

تعرف تفوقا في إنتاجها.

فمن أجل نفس كمية العمل المذكورة سابقا ينتج البرتغال (14)

وحدة خمر 2.125 = PI* + (إنتاج أضافي) 1.125 = PI* X 90/ 80 حيث :

PI* : تمثل الإنتاج الأولي ويعطى في هذا المجال كوحدة قياس.

إذن، خلال نفس الفترة الزمنية، ومن أجل نفس كيمة العمل السابقة تنتج إنجلترا :

120 XPI*/ 100 = 1.2 (إنتاج إضافي) + PI* 2.2 وحدة قماش.

وهكذا يصل ريكاردو إلى ضرورة العمل على ترسيخ فكرة التخصص الدولي المبني على أساس قانون التكاليف النسبية والتي تسمح بالزيادة المطردة للإنتاج العالمي لكل من السلعتين موضع الدراسة ومنه نتساءل ما إذا كان تقسيم العمل الدولي سيعود بالفائدة على البلدين ؟ للإجابة عن هذا السؤال نذكر الحالات التالية (15).

ففي الحالة الأولى : لو فرضنا أن إنجلترا والبرتغال إنغلقتا على نفسهما وبالتالي فكل منهما مجبر على إنتاج كلا من السلعتين وهذا سيؤدي إلى أن إنجلترا تخصص 220 س/ عمل لإنتاج السلعتين بينما تخصص البرتغال 170 س/ عمل وتكون بذلك الكلفة العالمية مقدرة بـ 390س/عمل.

وفي الحالة الثانية : نفترض أن إنجلترا تقوم بعملية الإستيراد من البرتغال لكلتا السلعتين فتكون بذلك التكلفة 170 س/ عمل X 340 س/ عمل.

والحالة الثالثة والأخيرة : و التي سبق وأن ذكرناها آنفا بحيث يقوم البرتغال بإنتاج الخمر لأنه متفوقا نسبيا فيه بينما تتخصص إنجلترا في إنتاج القماش وفي هذه الحالة : ينتج البرتغال وحدتين من الخمر يحتفظ بوحدة واحدة ويصدر الأخرى إلى بريطانيا وعليه تكون التكلفة 160 س/ عمل.

تقوم إنجلترا بإنتاج وحدتين من القماش، تقوم بتصدير وحدة واحدة إلى البرتغال وعليه تكون الكلفة 200 س / عمل. والنتيجة أن الكلفة العالمية تكون في الحالة 320 س/ عمل.

---

15)- د. محمد خالد الحريري : الإقتصاد الدولي، دمشق، مطبعة الجديد، 1977، ص : 49-50.

فالغاية من ذلك جليا حيث من خلال هذا ونتيجة فخضوع الدولتين بمبدأ التخصص فإن ذلك يعود بالفائدة على الطرفين وعليه تحقق البرتغال 10 س/ عمل فائدة، حينما تستفيد إنجلترا من 20 س/ عمل.

المطلب الثاني : مناقشة النموذج.

من خلال عرض الأطروحة السابقة نصل إلى نتيجة هامة فحواها أن ريكاردو، بإعتماده على دولتين وسلعتين فقط قد أفرط في التبسيط ذلك لأن التجارة الدولية أكثر تعقيدا، وقد يصعب تطبيق هذا النموذج لو كان المثال يتعلق بأكثر من سلعتين وفرضا لو عممنا هذه الفكرة على جملة من الدول والسلع لظهرت الحقيقية التي أخفاها ريكاردو عنوة والمتمثلة في التبعية وإعتماد إقتصاديات دول أخرى وبالتالي تبرز فكرة الهيمنة. فالنموذج غايته التأكيد على أهمية التخصص والتي يراها ضرورة لا مناص منها حيث أن التخصص وتقسيم العمل الدوليان يساهمان في خلق تكامل إقتصادي بين الأمم والواقع يثبت عكس ذلك. ويبرز قصور هذه النظرية أيضا من خلال إعتمادها على نظرية العمل للقيمة والتي تحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها فقط، في حين أن الأرض ورأس المال يشتركان بدورهما في العملية الإنتاجية، أضف إلى ذلك عنصر العمل غير متجانس (16).

2 – لو سلمنا بصحة هذه النظرية، فإن الفكرة تدور أساسا حول ضرورة بروز مجموعتين من الدول – وهذا حسب رأينا – بحيث تتخصص المجموعة الأولى في الإنتاج الصناعي، وهذا ما يصطلح على تسميتها حديثا بالدول المصنعة لتفوقها النسبي – إن لم نقل المطلق – في هذا الميدان، فمن المعروف أن الحقبة التي عاصرها ريكاردو وعرفت إنجلترا فيها عصرها الذهبي وقفزت – كما سبق و أن أشرنا إليه – قفزة نوعية وكمية بفضل ريادتها في الثورة الصناعية الهائلة التي غيرت مجريات الأحداث وقلبت موازين القوى وكان للنسيج فيها حصة الأسد الذي بفضله عرفت القطاعات الأخرى إزدهارا مرموقا نتيجة لإرتباطها بهذا القطاع الحيوي بطريقة أو بأخرى ونتيجة لهذا التقدم فإن المنتجات فاقت الطاقة الإستيعابية للأسواق الداخلية وفي آن واحد باتت

16)– د. أحمد الصفتي : إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة، مصر، 1977، ص 55.

عاجزة على تلبية إحتياجات الصناعين من المواد الأولية.

أما المجموعة الثانية التي برزت من خلال هذا النموذج فهي تتمثل في دول يقترح ريكاردو أن تتخصص في الإنتاج الزراعي أو ما إتفق على تسميتها اليوم بالدول الزراعية ويمكننا - وهذا حسب إعتقادي - أن ندرج ضمنها الدول التي تزخر بثروات طبيعية وما المثال الذي إستعان به ريكاردو إلا تأكيدا على هذه الفكرة التي ستدخل حيز التطبيق مع ولادة النظام الدولي الراهن بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا يبدو لنا في هذا المقام أن التخصص وتقسيم العمل الدوليان سيعود بالفائدة على طرف واحد دون الآخر، هذا الطرف الذي يتحكم في دواليب التكنولوجيا ويتمتع بعوامل الإنتاج التي تمكنه من الهيمنة على الأطراف الأخرى المتعاملة معه. وهكذا تصبح مقولة التخصص وتقيسم العمل الدوليان مظهرا من مظاهر الهيمنة. إذ لا يمكن إعتبارهما عاملان يشجعان على تحقيق التكامل الإقتصادي بين الأمم. إذ يجب التميز بين مفهوم التكامل أو الإرتباط أو التبعية، فالتكامل إنما يمثل إرتباط متبادل ويعبر عن التشابك القطاعي أما الإرتباط العضوي أو التبعية فهي إعتماد أمة من الأمم كليا على ما توفره لها الأمم الأخرى، وتأكيدا لهذه الرؤية فإن إقتصاديات الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية تعاني من مظاهر التخلف والذي جوهرها روح الإتكالية حيث تعتبر الدول الصناعية الرئة التي تتنفس بها وتمثل مركز إتخاذ القرارات ما عظم منها وما صغر، فهي تؤثر تأثيرا بالغا لما تتمتع إقتصادياتها من قوة ومتانة.

وتأكيدا لما سبق نذكر في هذا السياق المظهر السلبي لعلاقة الجزائر بالدول الأجنبية، حيث أن الإمتيازات التي تحصلوا عليها من طرف الدولة الجزائرية جعلت الشركات الأوروبية تهيمن على بعض المناطق الساحلية مثل أرزيو وعنابة والقالة والقل وذلك خلال الفترة 1637 - 1799 . وتبرز هذه الهيمنة من خلال تدخل موظفي الشركات الأوروبية في المسائل المتعلقة بالإقتصاد المحلي.

وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر كان مسيرو الشركة الفرنسية يقومون بتوزيع الحبوب المخصصة للزرع على الأهالي ليستفيدوا من تصديرها من جديد (17). وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن العلاقات التجارية لا يمكن أن تتم بمعزل عن عوامل أخرى تؤثر فيها وتتأثر بها وهذا ما أردنا إثباته بهذا المثال المستمد من واقع التاريخ الجزائري ولربما يعتقد البعض أن الفترة المذكورة كانت تتسع بإنتصاراتنا وقوتنا التي عمت أرجاء المعمورة فهذا يصح حينما نكون بصدد

---

17)- النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الحديث عن البحرية الجزائرية لكن الواقع الإقتصادي عكس ذلك تماما، فهيمنة المستعمر وتحطيم الإقتصاد الجزائري كان من أهداف هذه الدول - لا سيما فرنسا - إلى أن إنتهى الأمر بغزوها وإحتلالها نهائيا.

3 - النتيجة النهائية : التي يمكن إستخلاصها من النموذج تتمثل في دعوته التي قدمها إلى كلا الدولتين حيث نصح بريطانيا بالتخصص في قطاع النسيج - وهو قطاع صناعي - ذلك القطاع الإستراتيجي والذي يمثل أحد دعائم الثورة الصناعية التي إكتنفت بالإقتصاد الأنجليزي وهكذا فإن تخليها عن إنتاج الخمر يسمح لها بتوجيه كل طاقاتها المالية والبشرية لإنتاج القماش، والواقع أن هذه الرؤية أو المقولة قد وجدت الأرضية الخصبة في تطبيقها حيث ساروا على نهج الفكر الرأسمالي الذي جاء من بعد ريكاردو فالمتفحص لتركيبة إقتصاديات الدول المتخلفة يجد أن الصناعات القائمة بها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمي وقد أقيمت هذه الصناعات في الواقع بناء على رغبة الدول المتقدمة التي تخلت على أنواع معينة وتنازلت عنها لفائدة الدول المتخلفة لأسباب عديدة نذكر منها في هذا السياق :

أن هذه الصناعات تسبب تلوثا في البيئة وتفاديا للتصادم مع الجمعيات التي تأسست لحماية البيئة فإن أوروبا نقلت هذه الصناعات إلى الدول المتخلفة، وقد تكون هذه الصناعات باتت تكاليفها مرتفعة ... إلخ من الأسباب التي شجعت الدول المتقدمة لنقل مثل هذه الصناعات إلى الدول المتخلفة والواقع أن قيامها لا يمكن إعتباره عاملا من عوامل التقدم والقضاء على الهيمنة بل على العكس من ذلك فقد زاد في الفجوة القائمة بين هاتين المجموعتين وزاد من نفوذ الدول المتقدمة ذلك لكون هذه العملية تدخل في إطار نقل التكنولوجيا والتي سنأتي عليها لاحقا، وهذا ما يؤكده منظروا الدول المتخلفة في أطروحاتهم، حيث إتفقوا على أن الإستراتيجيات وسياسات التنمية المتبعة في دولهم ما هي إلا إستراتيجيات وسياسات تابعة. وهكذا فالبرغم من كون هذا النموذج مبالغ في التبسيط من جهة وعفويته من جهة أخرى إلا أنه شكل الأرضية التي بنى عليها المنظرون لاحقا أطروحاتهم في مجال التجارة الخارجية وعليه فإن دافيد ريكاردو يعد بحق أول من وضع الإطار الذي يمكن فيه تحديد معالم التجارة الدولية. من خلال أطروحته نخلص إلى نتيجة هامة تتمثل - كما ذكرنا - في تقسيم العالم إلى مجموعتين وفي نفس السياق نلاحظ أن المبادلة التي تحدث عنها ريكاردو تعتمد على مقدارساعات العمل المنفقة في الإنتاج وبعبارة أصح قيم السلع وفق معيار

18)- التطور اللامتكافئ ، مصدر سبق ذكره ، ص 105.

يختلف عن ذلك الذي يحكمه السوق من خلال ميكانيزماته (أي العرض والطلب) فهو بذلك أهمل دور الأسعار والنقود وهكذا فإن تحليله يخلو من فكرة تأرجح الأسعار من دولة لأخرى (18). ولكن ليس معنى هذا أن نظرية النفقات النسبية تفقد صحتها بسبب النقد الموجه إلى نظرية قيمة العمل، لأن الإقتصاديون الذين جاؤوا بعد ريكاردو إستبدلوا هذه العلاقة بعلاقة أخرى تتمثل في حساب نفقة الإنتاج أو ما يسمى بنفقة الفرصة البديلة (19).

المطلب الثالث : إستخلاص المتغيرات الأساسية التي تبرز مظاهر الهيمنة.

من أجل بلوغ المتغيرات التي يمكن إستخلاصها من أطروحة ريكاردو فإنه من الضروري أن نقوم في هذا السياق أهم الإنتقادات التي وجهت له والتي نوردها على النحو التالي :

1 - لقد إنطلق ريكاردو في تحليله (بل وإعتمد) على مبدأ المقايضة بحيث نلمس في مثاله الذي عرضناه آنفا أنه يعتقد بأن التبادل الدولي في هذا الإطار شأنه شأن آدم سميث وأهمل بذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود من جهة الأسعار ومن جهة أخرى في إطار التسويات الدولية والذي يؤثر على مستويات أسعار السلع والخدمات ومن ناحية أخرى فإن بعض المنظرين يفسرون قيمة السلعة ويربطونها بالمنفعة أي في مدى قدرة هذه السلعة على إشباع الحاجات.

2 - حقيقة المبادلات الدولية هي أكثر تعقيدا من المخطط الذي قدمه ريكاردو والذي حصره في سلعتين ودولتين وقرنها بشروط جد خاصة (كغياب تكاليف النقل والإنتاج بتكاليف ثابتة). فمن الضروري الأخذ بعين الإعتبار التعديل الذي يحدث في النفقات النسبية في حد ذاتها وذلك وفق درجة التخصص الدولي، فإن إستطاعت الدولة تطبيق قانون إنتاج السلعة ذات التكلفة المرتفعة وبالتالي تتحول إلى منافسة للدول المقابلة (كما هو حال إنتاج القماش في إنجلترا والبرتغال)، فإنه بإمكان هذه الدولة حماية هذا المكسب (20).

ونفس الشيء يقال للصناعات الناشئة ففي كلتا الحالتين تلجأ الدولة إلى فرض حماية على السلع المنافسة والتي من شأنها عرقلة جهود تطويرها. ضف إلى ذلك تكاليف النقل والتي من شأنها

---

19)- إقتصاديات التجارة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 55.

20-SAMIR AMIN: L'accunulation a l'echelle mondiale, ED ANTHROPOS, 1970, Tomel, p92.

تعديل قانون النفقات النسبية.

3 – تدرج نظرية النفقات النسبية في إطار التحليل الساكن (التكتيكي) لكونها تنطلق من فرضية مفادها أن لكل دولة كمية ثابتة من عناصر الإنتاج وبالتالي فإن طاقاتها الإنتاجية ستعرف هي الأخرى ثباتا وبالتالي فإنه لا يتوقع تنوع السلع المنتجة وسيعرف التخصص الذي تعتمده هذه الدولة، بحيث لا يمكن تعديله مع التطور وعليه نستنتج أن الدولة التي تتخصص في الإنتاج الصناعي ستحتكر هذا التخصص إلى الأبد والدولة التي ستنتهج التخصص الزراعي ستظل في هذا التخصص لا يمكن أن تحد عنه رغم التطور (21).

4 – من الفرضيات التي إعتمد عليها ريكاردو في بناء نموذجه في التجارة الدولية إعتقاده بأن حالة التوظيف الكامل (Plein Emploi) تعد الحالة الطبيعية وذلك لكون قوى السوق بإمكانها إعادة التوازن الإقتصادي، إلا أن الوقائع الإقتصادية ولا سيما تاريخ الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي وخاصة الأزمة الكبرى أثبتت عدم صحة هذه الفرضية.

وخلاصة القول فإن أهم المتغيرات التي يمكن الخروج بها من خلال هذا العرض الموجز لنظرية النفقات النسبية يمكن حصرها على النحو التالي :

أ – إذا كنا قد إستخلصنا دور الفائض في إبراز ظاهرة الهيمنة، فإننا في هذا الإطار نضيف متغير جديد يتمثل في التخصص.

فإذا كان ريكاردو يعتقد أن العمل بمبدأ التخصص سيعود بالفائدة على الأطراف المتبادلة، وسوف نبينه من خلال نظرية التبادل اللامتكافئ وإنطلاقا من مبدأ التخصص كيف أن الفائض يتم تحقيقه في الدول الأقل تطورا ويتم تحويله إلى الدول المتطورة وهذا معناه أن قيام التخصص الدولي سوف لن يعود بالفائدة على طريق المبادلة وإنما سيكون طرفا واحدا المستفيد من قيام المبادلة الدولية.

ب – من الفرضيات التي إستعملها ريكاردو نجد فرضية عناصر الإنتاج على التنقل داخل البلاد

---

21)– محمد خالد الحريري : الإقتصاد الدولي، مطبعة الجديد، دمشق، ص 77.

الواحد بسهولة وعدم حركيتها ما بين الدول. هذه الفرضية تعد المتغير الذي نضيفه إلى المتغيرا السالفة الذكر في إبراز ظاهرة الهيمنة. فلو فرضنا أن هذا الإعتقاد صحيح فإن التفوق النسبي يمكن أن ينحصر فقط في كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة بل التفوق النسبي في أن تقوم الدولة في تصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة أقل عن تكلفتها في الخارج (22)، والتكلفة في هذ السياق نقصد بها الموارد التي إستخدمت في إنتاج السلع كالأرض والعمل البشري ورأس المال الذي إستخدم في الإنتاج. ولقد عبر الكلاسيك عن التكلفة بقيمة العمل المبذول في إنتاج السلعة فهذه الفرضية ترى أنه بإمكان عناصر الإنتاج التنقل داخل البلاد الواحد لا يمكن لليد العاملة التنقل من البلد الذي تعرف أجورا منخفضة إلى بلد آخر تكون به الأجور مرتفعة، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك وحتى في العصر الذي برزت فيه هذه الأطروحة، لجأ الأوروبيون إلى تجارة الرقيق حيث يمثل هؤلاء اليد العاملة البخسة والتي ساهمت بقسط وافر في بناء حضارة أوروبا وساعد على إزدهارها. ولقد تعرض ماركس في كتاب رأس المال إلى طرق الإستغلال وصوره وقدم أمثلة على ذلك حيث إستغل الإنجليز الأطفال وحتى المسنين في مانيفكتوراتهم وذكر طول يوم العمل حيث تتجاوز 12 ساعة في اليوم، أما عن حركية رأس المال فيمكن أن نؤكد أن حركات الرساميل ناتجة عن التوزيع اللامتساوي لعناصر الإنتاج ونتيجة لعدم تجانس إقتصاديات البلدان المتقدمة وإقتصاديات البلدان المتخلفة فإن هذه الأخيرة تعجز على توجيه الإستثمارات الأجنبية كما تعجز عن التحكم في آليات عودة الأرباح، وهكذا فإن تصدير الرساميل يعتبر وسيلة هامة لتوسع الأسواق (23). وقد مهدت الإحتكارات منذ 1880 لهذه العملية - أي تصدير الرساميل - ومن ثمة فإن هذه الفرضية يمكن إعتبارها متغير آخر يضاف إلى المتغيرات السابقة لإبراز مظاهر الهيمنة وبالتالي يمكننا صياغة نظرية متكاملة نحاول من خلالها إعطاء مفهوما دقيقا في شتى صورها وأشكالها.

مما سبق توصلنا إلى تحديد بعض المتغيرات من خلال تحليلنا لخلفية الأطروحتين نلخصها كما يلي :

1 - الدور الذي قد يلعبه الفائض في قيام التجارة الدولية، فهذا الفائض يتم إنتاجه لدى الدول المتخلفة إلا أنه يتم تحويله بطرق شتى إلى الدول المتقدمة، وهذا في الواقع ما عملت الأطروحات الماركسية وكذلك أطروحات مدرسة أمريكا اللاتينية على محاولة إثباته (24)، وذلك بالتركيز على

---

22)- إقتصادتيا التجارة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

23)- التطور الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

24)- أنظر أطروحتنا الماجستير تحت عنوان " الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية مع دراسة لحالة صندوق النقد الدولي" معهد العلوم الإقتصادية، ديسمبر 1992، جامعة الجزائر أين قمنا بعرض وتحليل هذه الأطروحات لا سيما أطروحة الامبريالية وكذلك نمو التخلف وفكرة المركز والمحيط والتبادل اللامتكافئ في الإطلاع أنظر الفصل الثاني والثالث.

التبادل اللامتكافئ من علاقة المحيط بالمركز المهيمن.

2 - إعتمدت هذه الأطروحات على التخصص وتقسيم العمل الدوليين بما يخدم مصالح الدول المهيمنة، وفي هذا السياق أثبت ميل Mill أن ذلك سيعود بالفائدة على الطرف الذي يميل إليه معدل التبادل "Le terme d'échange"، هذا المعدل تتحكم فيه الدول التي لها وزن نسبي معتبر في التجارة الدولية من خلال القدرة على المساومة والتحكم في الأسعار وكذلك من خلال طبيعة المنتجات التي تقوم بعرضها في الأسواق الدولية، هذه الميزات تفتقر إليها الدول المتخلفة ومن ثمة لا يمكن إعتبار مبدأ التخصص وتقسيم العمل خيار إعتمدته هذه الدول بل فرض عليها بحكم العلاقة التي تربطها مع المتروبول المهيمن. وهذا ما يفسر بروز أصوات من هذه الدول تطالب بضرورة توفير الفرصة المناسبة لها من أجل التنمية والتقدم وذلك من خلال إعادة النظر في النظام الإقتصادي الدولي الحالي أو ما أطلق عليه بالدعوة إلى إقامة نظام إقتصادي دولي جديد في إطار هيئة الأمم المتحدة والسعي لإقامة حوار مع الشمال المتقدم وأحيانا إلى العمل على إقامة حوار فيما بينها عسى أن يمكنها ذلك من كسر القيود التي كبلتها إرادتها منذ عهد بعيد.

خلاصة القول أن النظريات السابقة قد إعتمدت على جملة من الفرضيات المبسطة جعلتها تبتعد عن الواقع وبذلك توصلت إلى نتائج ناقصة لم تلم بكل جانب المرتبطة بالتجارة الدولية لا سيما إغفالها لدور النقود أين عملت بمبدأ حيادية النقود. وتم بذلك تحديد المتغيرات الحقيقية للنظام الإقتصادي بعيدا عن متغيراته النقدية التي لها دور حاسم ومؤثر على الأسعار والنفقات النسبية، كما إستبعدوا في أطروحاتهم الصورة الإحتكارية التي تنظم أسواق الإنتاج والإستهلاك من جهة، وتنوع المنتجات من جهة أخرى. كما أغفلوا نفقات النقل ووجود الحماية الجمركية وأنواق المستهلكين والندرة النسبية لعوامل الإنتاج، هذه الإغفالات إعتمدتها أطروحات أخرى كأطروحة هيكشروا ولين حول نسب الإنتاج وكذلك مضاعف التجارة الخارجية لكاينز، ومع ذلك فهل يمكن إعتبار الأطروحات الكلاسيكية ، البناء النظري الذي أثر في جل الأطروحات اللاحقة للموضوع ذاته بما فيها الأطروحات الماركسية التي نعتبرها الطرح المضاد لكونها تستخدم التجارة الدولية كوسيلة للتحليل من أجل بلوغ غاية محددة تتمثل في الإجحاف الذي أضر بإقتصاديات الدول المتخلفة.

وللموضوع بقية.

قائمة المراجع

1 - أحمد الصفتي - إقتصاديات التجارة الدولية - مكتبة النهضة - الشرق - مصر- 1977.

2 - سعيد النجار - تاريخ الفكر الإقتصادي - دار النهضة العربية للطبع والنشر - بيروت 1973.

3 - سعيدوني ناصر الدين - النظام المالي في أواخر العهد العثماني 1792/1830 - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1985.

4 - سمير أمين - التطور اللامتكافئ - ترجمة برهان غليون - الطبعة الثالثة - دار الطليعة - بيروت 1980.

5 - محمد العربي الزبيري - التجارة الخارجية للشرق الجزائري للفترة ما بين 1792-1830. المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2، 1984.

6 - حسين عمرو - التطور الإقتصادي - الفكر العربي - بيروت - ط 1- 1988.

7 - محمد خالد الحريري - الإقتصاد الدولي - مطبعة الجديد - دمشق 1977 .

8-A. Grjebine : La nouvelle économie internationale 2 ème ed. P.U.F. 1980.

9-Samir Amin : Accumulation à l'echelle mondiale, Ed. Anthropos, France 1970 (Tome I).

10-M. Niveau : Histoire des faits économiques contemporaines, Ed. P.U.F. Par paris
is , 1966.